السنة السابعة

العدد
340

حبر

مداد قلم ونبض قضية

صحيفة أسبوعية اجتماعية سياسية منوعة / مستقلة / تصدر من حلب صباح كل يوم سبت

23 أيار 2020
30 رمضان 1441

08 صحيفة حبر تلتقي وزيرة التربية والتعليم — لمى السعود

02 الأحزاب الكردية .. بين فخ الوطنية والمصالح الدولية — غسان الجمعة

03 توسيع منظور الرؤية (١) — أ. عبدالله عتر

05 فريق "يد العون" يرسم البسمة على وجوه اليتامى في عيد الفطر — عبدالملك قرة محمد

09 الموجة الثانية .. معالم المرحلة الجديدة — أ. شفيق مصطفى

اللجنة الدستورية السورية

17 الفرص المتاحة أمام اللجنة الدستورية للنهوض بقضية المفقودين

10 أسباب التضخم في سوق العمالة وضياع الحقوق في الشمال السوري — منيرة بالوش

12 العنف السياسي .. من حالة الدكتاتورية إلى أبواب السيطرة الاقتصادية — علي سندة

14 (صحيفة حبر) تفتح ملف التفجيرات الأخيرة في غصن الزيتون ودرع الفرات

16 الخطاب الديني (لرامي مخلوف) والصراع على الطائفة — محمد مغربي

فريق العمل

المدير العام
أحمد وديع العبسي

رئيس التحرير
غسان الجمعة

مدير التحرير والمدقق العام
علي سندة

مساعدو التحرير
عبد الملك قرة محمد
عبير حسن

مسؤول التنسيق والمتابعة
غسان دنو

تصميم
محمد مغربي

جميع المراسلات باسم المدير العام
info@hibrpress.com

/hibrpresse

/Hibrpress

/hiberpress

info@hibrpress.com

+90 537 656 46 75

Aleppo, Syria

www.hibrpress.com

جميع المقالات تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العدد 340

غسان الجمعة

الأحزاب الكردية .. بين فخ الوطنية والمصالح الدولية

نقلت صحيفة (أكشام) التركية إشراف دبلوماسيين أمريكيين وفرنسيين على اجتماعات تضم تنظيم PKK و أحزابه السورية من جهة، و المجلس الوطني الكردي السوري من جهة أخرى، في قواعد عسكرية تابعة للتحالف الدولي في منطقة الحسكة؛ بغية دفن الخلافات الكردية بين أكبر تيارين سياسيين في المنطقة، الأول مايزال مصنفًا إرهابيًا، و تُعدُّ جبال (قنديل) وشرق الفرات معقله الرئيس في المنطقة، بينما الآخر يمثله تيار (البرزاني، وقوات البيشمركة) وهذا التيار له علاقة جيدة مع محيطه و خصوصًا تركيا.

المساعي الغربية تكللت الأسبوع الماضي بإعلان تجمع جديد للأحزاب الكردية (السورية) تحت اسم (أحزاب الوحدة الوطنية الكردية) حيث ضم التجمع 25 حزبًا نشطًا في منطقة شرق الفرات تحت سلطة ما يسمى (الإدارة الذاتية).

هذه الخطوة التي لا تقل أهمية عن قطع الدوريات الأمريكية طريق الأرتال الروسية في شرق الفرات، قطعت الطريق على موسكو التي بدأت بتعزيز نفوذها في المنطقة و بناء قوتها الخاصة خارج مطار (القامشلي) الذي تسيطر عليه، وهو ما يشكل تهديدًا واضحًا للتحالف الدولي، سيما أن الروس باتوا محنكين في عقد الصفقات والتسويات وتوزيع المناصب و المال على الأراضي السورية. من جهة أخرى تعمل قوات التحالف على ترتيب البيت الداخلي للأحزاب الكردية في المنطقة بغية الابتعاد عن مركزية دمشق، أو النظام السوري بفكرة (الوطنية الكردية) أو الفيدرالية الكاملة في سورية الجديدة، كما أوضحت أكشام التركية. وبالتوازي مع هذه التطورات ماتزال إيران تعزز من جبهتها السورية – العراقية عبر بناء المواقع العسكرية، واستقدام المرتزقة والاسلحة في جبهة واحدة تمتد من بغداد إلى دمشق، مقابل النفوذ الأمريكي الممتد من أربيل إلى منبج، ويسعى الأمريكيون إلى توحيد هذا الخط لمواجهة إيران جنوب الفرات في كل من العراق وسورية، ويقتضي منهم الأمر ترسيخ إجراءات الثقة بين الأحزاب الكردية ودعم وحدتها استعدادًا للمعركة المرتقبة. بينما يبقى الهدف الإستراتيجي الأبعد لدول التحالف من ترميم البيت الكردي في المنطقة، هو إما عقد الصلح الذي لطالما ما تمناه وطلبه (ترامب) مرارًا من الجانب التركي، وهو ما يقتضي تذويب و دمج الأحزاب التي تصنفها أنقرة إرهابية بتلك التي تتمتع بعلاقات جيدة مع أنقرة، ويتزعمها ما يسمى (بكردستان العراق) بقيادة (البرزاني) وهو ما ترفضه تركيا للآن بمنح الشرعية للأحزاب الكردية الإرهابية الموجودة على القوائم التركية بأي شكل، و إما أن تكون دول التحالف التي هي دول الناتو نفسها تريد معاقبة أنقرة لشقها عن عصا الطاعة وشرائها لمنظومة S400 الروسية بدعم الإدارة الذاتية التي تعدُّها أنقرة إحدى خطوطها الحمر.

كما أن الدور التركي في حوض المتوسط والشرق الأوسط عمومًا يدفع بالدول الأوربية لدعم الإدارة الذاتية واستمرارها من باب محاربة (داعش) و بقائها خنجرًا في الخاصرة التركية.

ويبقى السؤال الأهم الذي يتبادر إلى أذهاننا، هو لماذا لا تقدم الدول الغربية على إصلاح جهاز المعارضة السورية وتقريب وجهات نظرها فيما بينها، كما تفعل مع الأحزاب الكردية؟ ولماذا لا تقدم هذه الدول الدعم السخي عسكريًا و سياسيًا كما تقدمه لشرق الفرات، وفي الحسبان أننا أخذنا نصيبنا الوافي من التعاطف والتأييد؟! أم أن هذه الدول ماتزال تنظر إلى المعارضة السورية مكونًا ثانويًا مع تكوين الأحزاب الكردية التي دافعت عنها الإدارة الأمريكية يومًا برسالة للائتلاف تضمنت عبارة وقتها (حينما ترقص الفيلة عليك أن تبقى بعيدًا عن الساحة)؟!

أ. عبد الله عتر

توسيع منظور الرؤية (١)

تستمر سورة الشورى في توسيع نظرتنا للأشياء وطريقة تفكيرنا بالعالم، إنها تطالبنا أن نوسع رؤيتنا لتشمل كائنات خارج عالمنا، وتدفعنا أن نغادر مواقعنا ونكسر القيود وننفتح على أوسع مدى ممكن، فذكرت (السموات) بوصفها الوعاء الكوني، وذكرت (الملائكة) بوصفها مخلوقات واعية: ((تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ...)).

تؤكد الآية أن نوسع نظرنا لا لنرى الأمور بعيون الآخرين ومن وجهة نظرهم فحسب، بل تطلب أن نتحرك من موضعنا لنرى الأمور من موضع مختلف وبعيون غير بشرية، كيف يمكن التفكير بعالمنا وتقييم ترتيباته من هناك، وتحدد الآية إستراتيجيات للتفكير ومناظير للرؤية.

زوايا الرؤية الثلاثة

الملاحظة المحورية هنا أن الآيات الخمسة الأولى من سورة الشورى خططت بعناية لتوسيع أفق الرؤية والتفكير عبر ثلاثة مستويات متتالية، إشارة إلى أنها عمليات وآليات حاسمة لممارسة الشورى بشكل جدي:

1. منظور الآخرين: افتتحت السورة: (كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك)، وإذا كان المطلوب الديني معرفة ما لدى الآخرين من "وحي" كما ذكر المفسرون، فمن باب أولى معرفة ما لدى الآخرين من "رأي"، لذلك شرح المفسرون أن الشورى تحتاج إلى استخراج ما عند الآخرين من رأي وعدم الانغلاق على النفس.
2. منظور الكون الصامت: وهو أداة لاستنطاق الطبيعة والكائنات الحية المحيطة بنا، ماذا كانت لتقول وتطالب لو أنها نطقت، ثم نراعي إجاباتها في ترتيب الحياة وإدارة شؤون العيش، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية..
3. منظور منصف محايد: أن نفكر بإنصاف ونرى كيف ستبدو الأمور من وجهة نظر خارجة عن عالمنا.

منظور الكون الصامت.. من الشورى

تخبرنا الآية أنه لو كان للسموات أن تبدي رأيها وردة فعلها تجاه ما يجري على الأرض لتفطرت (تشققت وانهارت)، هذه هي إستراتيجية التفكير الأولى؛ أن نفكر بالكون الصامت خلال تنظيم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية؛ ونأخذ بحسباننا الطبيعة والكائنات الحية المحيطة بنا؛ لو كان لها أن تنطق وتعبر ماذا كانت لتقول؟ لو كان لها أن تفصح عن حقوقها ماذا كانت ستطالب؟ لعل أول المطالب ألّا ننجر وراء أنانيتنا وندمرها.

تحول هذا المنظور (استنطاق الطبيعة والكائنات الحية) إلى أداة استخدمها العالم الإسلامي في إدارة شؤون العيش، وتحولت إلى بنية قانونية ومؤسسية، فيذكر القرطبي عند كلامه عن حقوق الحيوان أن "الدّواب لا تقدر أن تفصح عن حوائجها، فمن ارتفق بمرافقها ثم ضيع حوائجها فقد ضيع الشكر وتعرض للخصومة عند الله"، وكانت مؤسسة الرقابة على السوق (الحسبة والشرطة) تفرض قوانين على كمية الأثقال التي يجوز تحميلها على الحيوانات المستخدمة لنقل البضائع والأشخاص. وابتدأ تنظيم هذا الأمر من خلافة عمر بن الخطاب، فكان مرة يتفقد السوق فوجد حمارًا قد حُمل عليه أثقالاً فخفف عنه من أحماله، فجاءت صاحبة الحمار وخاصمت عمر: مالك ولحماري! إنك عليه سلطان!، فأجاب عمر: فما يقعدني في هذا الموضع! (يقصد أن هذا من مسؤوليات السلطة).

ساهمت السنة النبوية بتكريس منظور الكون الصامت وتحويله لطريقة تفكير شائعة في الحياة الاجتماعية، حتى فيما يتعلق بقوانين الصيد، مثلاً نجد حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (من قتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها، سأله الله عن قتله) (النسائي). لا يخفى على أحد كم يحتاج عالمنا المعاصر إلى هذا المنطق، حيث يتم تدمير البيئة دون اكتراث أو مسؤولية، من أجل الجشع والاستهلاك المميت.

ماذا كانت لتقول؟!

لو أن الغلاف الجوي الذي يعاني الاحتباس الحراري نطق، ماذا كان ليقول يا ترى؟! لو أن الهواء النقي .. لو أن عيوننا نطقت .. لو أن صحتنا.. علاقاتنا الاجتماعية .. الأراضي التي يتم الاقتتال عليها نطقت، ماذا كانت لتقول..؟!

مع كل شيء ينطق سيكون هناك حقوق بيئية وصحية تحتاج إلى خطط عمل، مرة نجد الكون يصرخ بنا، ومرة نجد أجسادنا تصرخ بنا، ومن أدب الشورى أن نرهف سمعنا ونحسن الإنصات.

رامي مخلوف يعين ابنه عضوًا في إدارة سيريتل بدلًا عن عمه المُستقِيل

قرر مجلس إدارة شركة سيريتل تعيين (علي رامي مخلوف) عضوًا في مجلس إدارة الشركة بعد استقالة شقيق رامي مخلوف (إيهاب) جراء الخلاف الحاصل بين الشركة ووزارة الاتصالات، حول الضرائب المفروضة على الشركة.

وقد قدم (إيهاب مخلوف) استقالته من عضوية مجلس إدارة شركة سيريتل، وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الشركة.

(كمال اللبواني) يحدد موعد سقوط الأسد

فجَّر المعارض السوري (كمال اللبواني) مفاجأة من العيار الثقيل عندما تحدث عن موعد رحيل الأسد عن سورية.

وعدَّ (كمال) أن السقف الزمني لسقوط رأس النظام السوري (بشار الأسد) سيكون في أي لحظة بدءًا من الآن وحتى ستة أشهر، وذلك في ردٍّ على منشور وزير الدفاع الأسبق (فراس طلاس) قال فيه: "إن جميع المؤشرات الداخلية والخارجية، تدل على حدث كبير قادم في دمشق."

وأضاف اللبواني: "إذا الأخ فراس طلاس عم يحكي على خبر مهم قريب، أنا أقول إنه في أي لحظة من الآن وحتى ستة أشهر".

ونوه إلى أن أمر (بشار الأسد) منتهٍ، وأن الحد الأقصى لبقائه هو ستة أشهر.

سوري يحقق المرتبة الأولى في مسابقة تلاوة في تركيا

حصل الشاب السوري (عمر الشحادات) على المرتبة الأولى في مسابقة القرآن الكريم التي تعرضها قناة "TRT1" التركية، بعد أن أبهر لجنة التحكيم خلال أدائه في حلقة أول أمس.

وقالت وسائل إعلام: "إن الشحادات لم يستحوذ قلوب وإعجاب المشاهدين بقراءته العذبة للقرآن الكريم وحسب، بل بمقدمته التي بدأ بها قبل قراءته للقرآن الكريم."

مرشح من أصول سورية ينسحب من الانتخابات الأمريكية قبل أن تبدأ

أعلن عضو الكونغرس الأمريكي الفلسطيني السوري الأصل (جاستن عماش) انسحابه من منافسات الرئاسة الأمريكية بسبب كوفيد 19-.

ودوَّن (عماش) أمس على تويتر: "بعد التفكير مليًا، توصلت إلى أن الظروف غير مواتية لأنجح في الرئاسة هذا العام، ولذا لن أكون مُرشحًا".

وأضاف: "ما زلت أعتقد أنه بإمكان مرشح من خارج الحزبين التقليديين أن يقدم رؤية عن حكومة قائمة على الحرية والعدالة وتحقيق اختراق إذا كانت البيئة مناسبة، لكن البيئة الحالية تفرض تحديات استثنائية".

عبد الملك قرة محمد

فريق "يد العون" يرسم البسمة على وجوه اليتامى في عيد الفطر

تستمر الفرق التطوعية المنتشرة في مدينة إدلب وريفها بأنشطتها بعد نهاية شهر رمضان المبارك، إذ أُطلقت في المناطق المحررة العديد من الحملات التي هدفت لرسم البسمة على وجوه الأطفال اليتامى والمحتاجين، وكان لنا وقفة مع إحداها وهي حملة (بسمة عيد) التي يطلقها فريق (يد العون التطوعي) في ريف إدلب خلال أيام عيد الفطر السعيد. الحملة مؤلفة من عدة مراحل أبرزها مرحلة التبرعات، إذ حض الفريق على التبرع من خلال نشر البروشورات التي توضح هدف الحملة، وآلية التبرع مرفقة بعبارة: "ساهم لتكون عونًا لهم من خلال تبرعك.. مبلغٌ قليل يفعل الكثير". مدير فريق (يد العون) السيد (يحيى باكير) يقول لحبر: "أحببنا أن نكون مع الأطفال اليتامى في عيد الفطر، لنساهم في زرع فرحة العيد في قلوبهم من خلال إقامة الحفلات وتوزيع الهدايا لهم، فقمنا بإطلاق حملة (بسمة عيد) التي ستستمر حتى ثالث أيام عيد الفطر." وأضاف الأستاذ (يحيى) أن "الحملة تستهدف عددًا من المياتم والمدارس أبرزها ميتم في مدينة (الدانا)، ومدرسة أيتام عبارة عن مخيم بالقرب من بلدة (كللي) في ريف إدلب الشمالي."

وتقوم الحملة على عدة نشاطات منها، توزيع الأحذية والألبسة قبل عيد الفطر على اليتامى، بالإضافة إلى حفل ترفيهي خلال أيام عيد الفطر يتضمن مسرحية وتوزيع هدايا، وذلك في عدد من مخيمات ريف إدلب.

وأشار الأستاذ (يحيى) إلى ضعف الموارد المالية نتيجة قلة الدعم، وقد أدى ذلك على منعهم من القيام بحملات أكبر تستهدف أماكن أكثر، كما أكد أن كل إنسان يجب أن يساهم في دعم هذه الحملات خاصة أن قيمة التبرع فيها بسيطة، إذ لا تتجاوز قيمة التبرع 2 دولار، ومن أراد التبرع بأكثر من ذلك فهذا أفضل.

ورصدت (صحيفة حبر) ردود الفعل على الحملة في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تقدم معهد الرعاية للأيتام في (كفر يحمول) بريف إدلب الشمالي بالشكر لفريق (يد العون التطوعي) لتقديمه ما يقارب 145 كنزة وزعها للأطفال بهدف رسم البسمة على وجوههم.

الجدير بالذكر أن الفريق قام بعدد من النشاطات خلال شهر رمضان المبارك استهدف فيها بلدات (الأتارب، وكفر ناصح، والدانا، وباريشا) وغيرها.، وأبرز تلك الحملات حملة (شاركنا الأجر) وهي حملة ترتكز إلى توزيع الفروج النيء على سكان المخيمات والفقراء لتأمين طعام الإفطار.

ويضاف إلى ذلك حملة تزويد كبار السن بالكراسي والمستلزمات الضرورية، كما قام الفريق بنشاط توعوي عبر زيارة المخيمات، وتعريف الناس بطرق الوقاية من فيروس كورونا المستجد. ويحل يوم غدٍ الأحد عيد الفطر على السوريين في ظل أوضاع اقتصادية صعبة قد تمنعهم من تأمين جو ترفيهي لأطفالهم خاصة مع ارتفاع ثمن ألعاب الأطفال والألبسة نتيجة انخفاض الليرة، وهذا ما يزيد أهمية هذه الحملات لا سيما أنها موجهة للفئة الأكثر حاجة وهي فئة الأطفال اليتامى وسكان المخيمات. وتجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من الفرق التطوعية في المناطق المحررة تهدف إلى رسم البسمة على وجوه الأطفال وتقديم العون للعائلات المحتاجة، منها (فريق الشهباء التطوعي) وفرقة سوريانا المسرحية، وفريق تكافل التطوعي، وفريق شباب المحرر، وفريق الاستجابة الطارئة..) وكلها فرق تطوعية قامت بجهود شبان آمنوا بدورهم في بناء الشمال السوري.

دعاء عبد الله

الحرائق تهدد مليون نازح وآلاف المزارعين في الشمال السوري

شهدت الأراضي الزراعية والمخيمات المنتشرة في الشمال السوري عشرات الحرائق خلال الأيام القليلة الماضية، أدت إلى تشكيل عامل ضغط جديد زاد من معاناة المزارعين وسكان المخيمات.

وشهدت (معارة النعسان) في ريف إدلب حريقًا زراعيًا، بالإضافة إلى أربعة حرائق خلال 24 ساعة ريف حلب الشرقي في كل من (جرابلس، والباب، وقباسين) التي شهدت حريقين استغرقت فرق الدفاع المدني ثلاث ساعات لإطفائها، بالإضافة إلى عدد من الحرائق الأخرى التي التهمت أراضي المزارعين نتيجة ارتفاع درجات الحرارة. وإلى المخيمات التي شهدت مأساة جديدة نتيجة الحرائق التي تركزت بشكل أساسي في ريف إدلب الشمالي، حيث شهد مخيم في (ترمانين) ومخيمات (دير حسان) ومخيم في (كفريحمول) بريف إدلب الشمالي عدة حرائق، بالإضافة إلى احتراق أربع خيام لنازحين في مخيم (السلام) قرب قرية (الشيخ يوسف) غرب إدلب، كما احترقت خيمة بمخيم (شام) ضمن مخيمات (الزوف) غرب إدلب أيضًا. (إبراهيم أبو الليث) مدير المكتب الإعلامي للدفاع المدني السوري بحلب قال لحبر: "خلال شهر واحد تم تسجيل ثلاث عمليات إخماد حرائق داخل المخيمات نتيجة الاستعمال الخاطئ لوسائل التدفئة في مخيمات ريف حلب الشمالي، ومخيم (دير حسان، وترمانين)." وعن جهود الدفاع المدني في التوعية والحد من الحرائق قال (أبو الليث): "إن فرق الدفاع المدني تعمل على توزيع برشورات ولصق بوسترات للتوعية من خطر الحرائق داخل الخيم، بالإضافة إلى جلسات توعية يقيمها الدفاع المدني داخل المخيمات، ولا ننسى وجود أرقام الطوارئ في كل مركز تابع لنا وجهوزيتنا الدائمة لتلبية النداء عبر القبضات اللاسلكية."

ونقلاً عن مدير الدفاع المدني في إدلب (مصطفى الحاج يوسف)، فإن "أهم الصعوبات التي تواجه فرق الدفاع المدني هي عدد المخيمات الكبير، ووجود مخيمات عشوائية، وعدم وجود طرقات تسمح بوصول سيارات الإطفاء للمخيمات، وهذا يؤخر الوصول إلى الحريق، لاسيما إذا كانت في عمق المخيم." من جهته صرح مدير فريق منسقي استجابة سورية السيد |(محمد حلاج) لحبر: "تم توثيق 15 حالة حروق وتسمم خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، ويعود ذلك إلى مادة القماش أو عوازل البلاستيك، التي تؤدي إلى احتباس الهواء، وربما انفجار جرة غاز أو خطأ من طفل يؤدي إلى اشتعال النيران داخل الخيمة." وشدد (حلاج) على ضرورة الحذر؛ لأن كل منطقة زراعية أو منطقة مخيمات عرضة للحرائق، وفي الفترة الماضية كانت منطقة (أطمة) الأكثر تضررًا، حيث شب حريق في مخيم (الصدقة) كانت أضراره كارثية.

بدوره شدد الدكتور (مهيب قدور) مختص الجراحة التجميلية وفي الحروق واختلاطاتها، على ضرورة الانتباه إلى مواقد الغاز الأرضي، وإبعادها مسافة أمان تتجاوز المترين على الأقل عن جدار الخيمة القابل للاشتعال.

وحذر من تخزين الوقود السائل (زجاجات بنزين أو مازوت) وعدم غلي الشاي مع السكر؛ لأنه يصبح مثل الزيت المغلي ويسبب حروقًا من الدرجة الثالثة، وإعادة زيت القلي فور الانتهاء منه إلى علبة الزيت.

وفي حال حدوث حريق يجب الزحف وإخراج الأطفال؛ لأن الدخان يكون كثيفًا على ارتفاع متر، ومحاولة عزل الخيمة المحروقة عن محيطها، ورش ما تيسر من الماء والتراب على الأجزاء المحترقة من الخيمة، وإبلاغ الدفاع المدني فورًا، بحسب الدكتور (مهيب). وعند وجود مصابين بالحروق أشار الدكتور إلى "ضرورة رشهم بالماء فورًا دون انتظار، وخلع الثياب واستمرار عملية الغسيل بالمياه كل خمس دقائق، وهو إجراء مهم جدًا قد ينقذ حياة المحروق. كما يجب نقل المحروق فورًا إلى أحد المراكز التخصصية لعلاج الحروق ومنها مشفى (أطباء بلا حدود في أطمة)."

وفي نهاية حديثه حذر الدكتور مهيب من وصفات قد تكون مؤذية، كخلطات المراهم والأعشاب، إذ يجب العودة دومًا إلى الطبيب المختص خوفًا من حدوث أي مضاعفات.

ويبلغ عدد المخيمات في الشمال السوري 1277 مخيمًا بينها 366 مخيمًا عشوائيًا، تؤوي نحو مليون نازح، بالإضافة إلى مساحة واسعة من الأراضي الزراعية أصبحت تحت تهديد الحرائق والح الوحيد هو الحذر والتوعية.

الانتخابات الرئاسية مصر 2012

حدث في مثل هذا اليوم

• 2012 - بدء عملية التصويت في انتخابات الرئاسة المصرية، وهي الانتخابات الأولى بعد ثورة 25 يناير وسقوط نظام محمد حسني مبارك.

فن

للمرة الأولى (باسم ياخور) يهاجم الحكومة.. فماذا قال؟!

هاجم الممثل السوري (باسم ياخور) حكومة النظام السوري على خلفية الأوضاع المأساوية التي يمر بها الشعب السوري في ظل انخفاض الليرة السورية إلى أدنى معدلاتها أمام الدولار.

وقال (ياخور): "إن الأوضاع غير جيدة، تعبنا ويئسنا من كلام الإنشاء في ظل الخطابات الرنانة التي من ورائها أصبحت سورية مستنقعًا يغرق فيه الجميع دون استثناء." ورأى أن الذين ذهبوا إلى الخارج وتركوا البلد ليسوا في راحة، ولا الذين بقوا في البلاد في ظل هذه الظرف في راحة، الكل سواسية في الأوجاع، والحل يكمن في تقبل بعضنا البعض، وبناء اللحمة بين أبناء الشعب السوري من جديد.

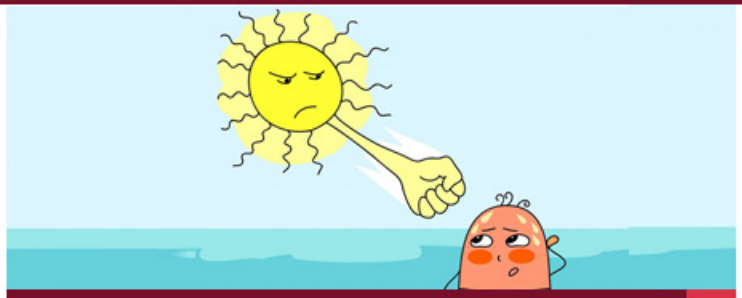

صحة

كيف نقي أنفسنا من ضربة الشمس؟

بدايةً يجب عليك ارتداء ملابس صيفية خفيفة، واختيار الأقمشة القطنية التي تمتص الحرارة، ويفضل، اختيار ملابس فاتحة اللون.

والحفاظ على ترطيب الجسم، من خلال شرب كميات كبيرة من الماء، وعدم التعرض المباشر لأشعة الشمس القوية، ويفضل عدم النزول في وقت الذروة لأشعة الشمس، وإن كان هناك اضطرار لذلك، فيجب ارتداء قبعة لتقليل اثارها الضارة.

والتوقف عن أي نشاط مرهق في حالة الشعور بالتعب؛ لأن الشعور بالإعياء والإجهاد من أولى علامات الإصابة بضربة الشمس. وأخيرًا عدم ترك الأطفال أو كبار السن في السيارة لفترة طويلة.

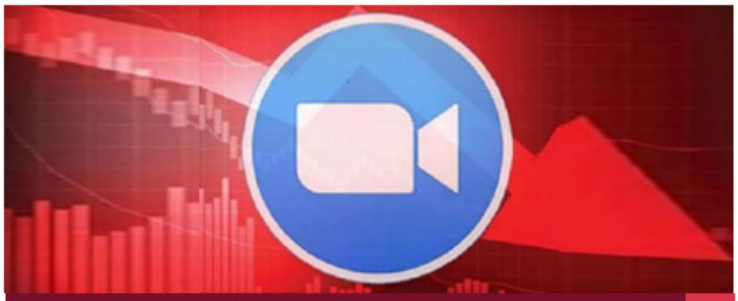

تكنولوجيا

مشكلات كبيرة تهدد تطبيق زووم للاجتماعات

ذكرت صحيفة (إكسبريس البريطانية) أن موقع (داون دتكتور) البريطاني الذي يراقب الأعطال في التطبيقات والخدمات عبر الإنترنت، سجل ارتفاعًا كبيرًا في التقارير الخاصة بتعطل خدمات (زووم). وأشار الموقع إلى أن حوالي 70% من المشكلات التي واجهها المستخدمون تتعلق بخدمات الفيديو، فيما عانى البقية من مشكلات في تسجيل الدخول. وعقب تعطل خدمات (زووم) لجأ المستخدمون إلى موقع التواصل الاجتماعي تويتر للإبلاغ عن المشاكل التي يواجهونها..

الصورة من الأرشيف

لمى السعود

صحيفة حبر تلتقي وزيرة التربية والتعليم للحديث عن آخر مستجدات التعليم

يتأثّر التعليم في سورية كثيرًا يومًا بعد يوم؛ بسبب الظروف الجائرة للحرب التي مضى على بدئها أكثر من تسع سنوات، لا سيما ظروف النزوح وتراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وأضيف إليها مؤخرًا وباء كورونا، الذي تسبب بإغلاق المدارس والجامعات وحال دون متابعة الطلاب لتعليمهم بشكل مباشر، وجعلهم يلجؤون إلى نظام التعليم عن بُعد.
و للوقوف على آخر تطورات التعليم، وكيفية التعامل في ظل الخوف من تفشي فيروس كورونا، والصعوبات التي تواجه طلاب المحرر، التقت صحيفة حبر الدكتورة (هدى العبسي) وزيرة التعليم في الحكومة المؤقتة، حيث أكدت لنا تفعيل التعليم عن بُعد ليكون إجراءً احترازيًا لمنع تفشي فيروس كورونا، كما يتم رفع الدروس التعليمية على منصة اليوتيوب في موقع الوزارة.

أما بالنسبة إلى الصعوبات التي تواجه الكادر التدريسي والأهل على حد سواء، قالت (العبسي): "هناك صعوبات كثيرة أهمها عدم توفر الإنترنت عند كثير من الطلاب، أو عدم توفر أجهزة إلكترونية، أو وجود أكثر من طفل في سن التعليم، وهذا يزيد العبء على العائلة لمشاركتنا أعباء تعليم طلابنا، ندرك أن الواقع صعب والإمكانيات ضعيفة، لكن من يريد التعلم والوصول إلى العلا عليه الصبر ومضاعفة الجهد، فالنجاح يأتي بعد عمل ودراسة متواصلة، وأنا أثق بقدرة طلابنا على تجاوز هذه الأزمة."

وأردفت: "أبناؤنا تجاوزوا أزمات أكثر خطورة من وباء كورونا، وباء الأسد، ووباء القصف والتهجير والاستهداف المتعمد للمدارس والأساتذة والطلاب، وقطع الرواتب عن المعلمين من أجل كسر إرادة الطالب والمتعلم لعدم استمرار التعليم".

وفي سؤالنا لها عن كيفية التعامل مع طلاب المدارس، وموعد امتحانات الفصل الدراسي الثاني، أجابت (د.هدى): "تم الانتهاء من امتحان الفصل الدراسي الثاني باعتماد علامات الفصل الدراسي الأول للتعليم الانتقالي." وأضافت: "قامت الوزارة بإعادة شاملة لمنهاج البكالوريا أدبي _ علمي، وشهادة التعليم الاساسي والبث على قناة اليوتيوب الخاصة بالوزارة، كما قد تقرر امتحان الشهادات في الرابع من الشهر السابع، وبفضل الله ثم بعزيمة الصادقين من الكادر التعليمي والإداري، يستمر التعليم و بعون الله الطلاب ماضون في طريق العلم والمعرفة".

كذلك الحال في كليات ومعاهد جامعة حلب الحرة، حيث التقت صحيفة حبر (مرعي الرضوان) الطالب في كلية الطب البشري، ليطلعنا على موعد الامتحانات بقوله : "تأجل امتحان الفصل الدراسي الأول؛ بسبب الهجمة الشرسة للنظام على ريفي إدلب وحلب، فاضطرت الجامعة لتأجيل الامتحان عدة مرات، ثم لإلغائه بسبب تهجير معظم الطلاب والأساتذة من مناطقهم، تلاها الفصل الدراسي الثاني الذي تأجل احترازيًا بسبب كورونا، وتلقينا المحاضرات عن طريق الإنترنت، كما حددت امتحانات الفصلين الأول والثاني في الفترة الواقعة بين 27 / 6 و 3 / 9، على أن يليها دورة امتحانية ثالثة، يتم تقديم جميع المواد المحمولة في الدورات السابقة، و تنتهي الدورات الامتحانية جميعًا في 22 / 10 ".

هكذا تستمر الحركة التعليمية في المناطق المحررة في سورية، فرَغم الوضع الصعب للتعليم من قصف وتهجير وغياب أدنى مقومات الحياة، تلاها أزمة فيروس كورونا، والخوف من كارثة تفشيه، فإن الكوادر التعليمية تبذل جهودًا جبارةً لاستمرار العملية التعليمية، بهدف بناء جيل متعلم يحمل هم الأمة، ويعمل لبناء المجتمع ونهضته على جميع المستويات.

أ. شفيق مصطفى

الموجة الثانية.. معالم المرحلة الجديدة

كان ما كتبته (سيمون دي بوفوار) في كتابها (الجنس الآخر) بمنزلة إعلان نهاية الموجة الأولى لتطور الحركات النسوية، وابتداء عهد جديد عُرف فيما بعد بالموجة الثانية. وفي الوقت الذي ركزت فيه الموجة الأولى على تحرير المرأة اجتماعيًا وسياسيًا والمطالبة بالحقوق الأساسية كحق التملك والتعليم والعمل وحق التصويت والمشاركة السياسية، اتجهت الموجة الثانية اتجاهًا مختلفًا.

موجة جديدة بمطالب مختلفة

اختلفت طبيعة المرحلة فكانت (سيمون دي بوفوار، وجيرمين جرير، وبيتي فريدان) رائدات التنظير لها؛ فالضعف الذي أبدته المرأة في الموجة الأولى وطبيعة المطالب التي طالبت بها يجب أن نضعه وراء ظهورنا وننطلق لتحليل أسباب ذلك "النظام الأبوي" الذي فرضه الرجل على المرأة طوال القرون السابقة، وبالتالي فطبيعة المطالب ستختلف حتمًا والطروحات يجب أن تواكب المستجدات الجديدة !.

في العام 1966م نشرت (جولييت ميتشيل) مقالًا بعنوان "النساء أطول الثورات" هاجمت فيه الماركسية والاشتراكية تنظران إلى تحرير المرأة كأمر ملحق للتحليل الطبقي، وكررت ذلك في كتابها "سلطة المرأة" 1971.

أعادت (جولييت ميتشيل) أسباب القمع الذي تعرضت له المرأة لتداخل أربع بنى متمايزة (الإنتاج، الانجاب، الجنس، التربية الاجتماعية للأطفال) وكلها تؤول بالضرورة لتحكم الرجل وما يفرضه من رؤى وتصورات!.

وبالتالي يجب أن يتحقق تحول في هذه البنى حتى تنجح حركات تحرير المرأة.

تبعت (شيلا روبرتام) (جولييت ميتشيل) بقولها: "على المرأة أن تناضل من أجل السيطرة على الإنتاج والانجاب."

أول مؤتمر وطني لتحرير المرأة

في كلية (راسكن) بأكسفورد وفي العام 1970م انعقد أول مؤتمر وطني لتحرير المرأة في بريطانيا حضره ما يقرب من 500 مشارك جلهم من النساء بطبيعة الحال، بلغ الجدل والنقاش أوجه، وارتفع سقف المطالب، فخرج المؤتمر بأربع نقاط:

1. المساواة في الأجور.
2. المساواة في التعليم والفرص.
3. إنشاء حضانات تعمل على مدار اليوم.
4. الحرية في استخدام وسائل منع الحمل والاجهاض حسب الطلب.

يرى المتأمل في هذه المطالب طبيعة مختلفة تضع الأفكار موضع التنفيذ وتنحو نحو إجراءات عملية مباشرة لتطبيق فكرة الانعتاق من سلطة الرجل والسير بشكل حثيث نحو مجاراته ومحاولة تجاوزه.

مع اقترابنا من نهاية الربع الأول من الألفية الثالثة، وبعد مرور 50 عامًا على مؤتمر كلية (راسكن) ننظر هل يا ترى قد تحقق شيء من هذه المطالب؟

ولنأخذ مثالًا على ذلك المطلب الأول

المساواة في الأجور

يؤكد المرصد الفرنسي لمحاربة اللامساواة في تقريره السنوي عام 2010م أن الفارق في الأجور بين المرأة والرجل (رغم تساوي المؤهلات والتجربة) يبلغ 10% وذلك في فرنسا.

وفي ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي حلت فرنسا في المرتبة 116فيما يخص المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة!

• يؤكد مكتب الإحصاءات الأوروبية "يوروستات"، أن دخل الرجال في منطقة اليورو، وفي عموم أوروبا، يزيد على دخل النساء ممَّن يشغلنَ المنصب نفسه بمعدل 16.4%

• ويشير التقرير إلى أن (إستونيا) ما زالت تسجل المعدل الأعلى في الفروق المالية بين الرجال والنساء التي تصل إلى نحو 29.9%، تليها النمسا 23%، ثم جمهورية التشيك 22.1%، ثم ألمانيا 21.6%

لا يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة إلى باقي المطالب، ما أدى إلى حملة جديدة لإعادة تشخيص المشكلة ووضع حلول جديدة عرفت فيما بعد بالموجة الثالثة أو ما بعد النسوية.

منيرة بالوش

أسباب التضخم في سوق العمالة وضياع الحقوق في الشمال السوري

يقضي العامل "أحمد 33 عامًا" نهاره في المنطقة الصناعية بمدينة إدلب، ليحصل على 2200 ليرة سورية، أي أقل من دولار ونصف، وهي أجرته في اليوم الواحد! إذ لا تكاد تكفيه ثمن خبز لأطفاله الأربعة بعد نزوحه من ريف إدلب الجنوبي، ولعدم وجود فرص عمل قبِل (أحمد) بهذه الفرصة لو كان الأجر زهيدًا.

في حين يحصل باقي العمال على أجرة تتراوح بين 1500 ليرة إلى 3000 حسب خبرتهم وساعات العمل التي يقضونها، أي بمعدل 1،5 دولار إلى 2 دولار، وتعادل شهريًا من 30 إلى 50 دولار شهريًا، وهو مبلغ لا يكفي حاجات الشخص من طعام وغيره، فالأسرة الواحدة تحتاج أكثر من 200 دولار شهريًا بالحد الأدنى لتأمن متطلباتها الضرورية فقط.

يلجأ الشبان إلى سوق العمل الخاص، لتأمين فرصة عمل لهم، ومنهم من يقصد المطاعم والأفران ومحطات الوقود وغسيل السيارات وشركات الشحن (العتالة)، وأعمال البناء والمقالع الحجرية، وغيرها من المهن الشاقة التي تستنزف طاقة العامل دون إعطاء حقه في أجرة تتناسب مع طبيعة العمل.

(أبو عمر الحمصي) يخرج كل يوم من إدلب إلى (معرتمصرين)؛ للعمل في ورشة بناء، حيث يتولى (طينة) الجدران والأسقف، مقابل 2500 ليرة لليوم الواحد، ويتقاسم مع صديقه أجرة الطريق، ليبقى معه ثمن وجبة طعام لعائلته، وقد حفرت بقايا الإسمنت والرمل على يديه جروحًا لا يستطيع شراء دواء لها، فخبز أطفاله أهم من جروح يديه، كما أخبرنا.

وتعدُّ مسألة حقوق العمال الضائعة في مدينة إدلب والشمال السوري عمومًا، ليست بالحديثة أو الطارئة، إنما هي مشكلة قديمة يعاني العمال فيها استغلالاً كبيرًا من قبل أرباب العمل في غياب تام لنقابة أو جهة يلجؤون إليها تحصِّل لهم حقوقهم.

حقوق العمال الضائعة يزيدها سوءًا تدهور قيمة الليرة السورية أمام الدولار، حيث وصل سعر الصرف مؤخرًا إلى 1925 ليرة في مناطق المعارضة ليعود وينخفض إلى دون 1700 ليرة، وهذا أعلى مستوى قياسي يصل إليه الدولار لأول مرة منذ هبوط الليرة السورية.

وبارتفاع سعر صرف الدولار ترتفع (أسعار المواد الغذائية، والخضار، واللحوم، والخبز، والملابس، وأجرة المنزل، وفواتير الكهرباء، والإنترنت، وصهاريج المياه..) باستثناء أجرة (العامل) تبقى كما هي، إذ لا تتجاوز في بعض الأعمال "دولارًا واحدًا"

لا بديل لعمل (أحمد) كما يقول، فقلة فرص العمل تجبره على قبول أي أجر يفرضه صاحب العمل الذي يمكنه ببساطة الاستغناء عه إذا طلب أجرة أكثر، مؤكدًا استغلال أصحاب العمل لهذه النقطة وتحكمهم بالعمال.

صحيفة (حبر) التقت الخبير الاقتصادي (محمد سندة) للحديث عن مفارقة ارتفاع كل الأسعار عدا أجرة العامل الذي مايزال حقه ضائعًا، حيث قال: "تكمن المشكلة في توقف عجلة الإنتاج عن الدوران في سورية بشكل عام جراء الحرب الدائرة؛ لأن المعامل وحركة الصناعة والتجارة تستقطب عمالة كبيرة، ولأن المنطقة المحررة فقيرة بالمعامل والمصانع أصبحت العمالة غير مطلوبة، فزاد العرض أي (القوة العاملة) على حساب الطلب الذي هو أصحاب المصالح ورؤوس الأموال، وبالتالي هناك تضخم كبير في اليد العاملة مع قلة فرص العمل المتاحة."

وبيَّن الأستاذ (سندة) أسبابًا عدة لعدم التوافق بين الأسعار ومعدل الأجور للعمال، بقوله: "أولها هروب رأس المال من مناطق النزاع والحروب إلى مناطق أكثر أمنًا توفر له حماية وفرص تجارية، وهذا أدى إلى جعل مدينة إدلب خاصة، والشمال السوري عامة، منطقة شبه خالية من المنشآت الصناعية التي تؤمِّن فرص عمل لأعداد كبيرة من الشبان، وذلك أجبر (القوة العاملة) على الرضوخ لشروط أرباب العمل دون مساومة على أجرهم، كما أثر تقلب سعر الصرف المستمر وتدهور الليرة السورية، على حركة الإنتاج وارتفاع الأسعار؛ بسبب استيراد التجار للمواد الأولية بالدولار وطرحها بالسوق ليواجه مشكلة سعر الصرف، وهنا يتم تعويض الخسارة على حساب العمالة التي تبقى أجرتها منخفضة، في حين ترتفع أسعار السلع والمواد الأخرى."

هذا ما يؤكده (أبو محمد) وهو صاحب ورشة صيانة سيارات في المنطقة الصناعية، حيث إنه يستورد المواد وقطع التصليح بالدولار، ويعوض خسارته برفع أجرة التصليح والصيانة، أما أجرة العمال في ورشته فهي مستقرة؛ لأنه حسب قوله:

"بدل العامل يوجد مئة يعملون بالأجرة نفسها" وبرر ذلك بشح العمل والإنتاج، وضعف الربح بسبب الغلاء الذي يشمل أجرة محاله أيضًا.

هل لتقلص مساحة المحرر أثر على سوق العمل؟

يجيب الخبير الاقتصادي (محمد سندة) بقوله: "إن سيطرة النظام على مساحات واسعة من الأراضي المحررة له دور أيضًا في تراجع فرص العمل وتعميق جراح العمال، وذلك لفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي تُزرع في مواسم مختلفة وتوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من العمال، فضلًا عن دورها الاقتصادي، وهذه المشكلة أدت إلى تفاقم المشكلة الأساسية، وهي نزوح العمال نتيجة احتلال أراضيهم إلى البقعة المتبقية في الشمال السوري، فصار عندنا مساحة قليلة وزيادة أكبر في سوق العمالة المُتخم أصلًا، وسط شبه انعدام للمشاريع التي تولد فرص العمل."

ما دور منظمات المجتمع المدني في تأمين فرص عمل للعمال؟

تستقطب المنظمات الإنسانية عددًا محدودًا للغاية من العمالة، وتقتصر على فئة معينة من الشباب تتوفر فيهم مؤهلات معينة من الشهادات العلمية وسنوات الخبرة، وأحيانًا التزكية والواسطة، وهذا ما أكده عدد من الشبان الذين التقيناهم، بعد عدة محاولات للعمل بالمنظمات باءت بالفشل، فتستحوذ هذه الشريحة على فرص العمل على حساب باقي الفئات الأخرى من المجتمع التي تشكل غالبية واسعة لم يتابعوا تعليمهم لعدة ظروف، أهمها الحرب والنزوح والتهجير من مناطقهم على مدار تسع سنوات، ليصبح سوق العمل الخاص والمهن الأخرى ملاذهم الوحيد لتأمين لقمة عيشهم. كما زادت هذه الأوضاع صعوبة على الأهالي في الشمال المحرر بعد توقف عدد من المساعدات الإنسانية، وانقطاع دعم المانحين لأغلب المنظمات التي كانت تساعد إلى حد ما كثيرًا من العائلات الفقيرة.

وكذلك يعيش المدنيون في مناطق النظام حالة من الاستياء الشعبي بسبب الغلاء الفاحش والفقر، حيث يقع 83% من السوريين تحت خط الفقر، بحسب تقرير للأمم المتحدة لعام 2019، و بتقرير آخر للأمم المتحدة 2018 تذيلت سورية قائمة البلدان في العالم حسب دخل الفرد من الناتج المحلي والاجتماعي بالدولار سنويًا.

كيف يعيش السوريون في ظل هذا الخناق الاقتصادي؟

يحتال السوريون على واقعهم المرير بإقصاء كثير من حاجاتهم والإبقاء على الضرورات فقط، (لقمة العيش) كما يعتمد قسم كبير منهم على الحوالات المالية من دول الخارج، إذ بلغ صافي التحويلات المالية إلى الداخل السوري في عام 2017 نحو 1642 مليار ليرة سورية، بحسب المكتب المركزي للإحصاء.

حلول رهينة الجهات المسؤولة

تبقى الحلول رهينةً بيد الجهات المسؤولة التي تغض الطرف عن هموم ومشاكل المدنيين، في حين تفرض الضرائب والإتاوات على جميع الخدمات التي تقدمها، ومن ضمن الحلول أورد الأستاذ (سندة) بعض النقاط التي تساعد في إيجاد فرص عمل تستوعب الطاقة الفائضة من اليد العاملة، فالموضوع حسب قوله: "يحتاج حشدَ الإمكانات المحلية واستغلالها بشكل جيد، فعلى سبيل المثال بلغ معدل البطالة في الشمال السوري أكثر من 80%، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاستغلال كنز العمالة، وتوفير بيئة مشجعة من خلال تأمين الحماية لأصحاب الاستثمارات، ووضع نظام ضريبي بعيدًا عن الإتاوات، وتشجيع التصدير، وكل ذلك يقع على عاتق الحكومة المؤقتة، وفي هذه الحالة سوف تقل الهوة بين عرض العمالة وطلبها، وهذا سيؤدي إلى تحسن الأجور، ويبقى الأهم هو تعافي الليرة السورية، وهذا يحتاج إسقاطَ النظام، واستعادة الدولة، وبناء الاقتصاد الوطني، والتوزيع العادل للثروة بعيدًا عن المافيات المقربة من حكومة الأسد وعصابته."

علي سندة

العنف السياسي.. من حالة الدكتاتورية إلى أبواب السيطرة الاقتصادية

إن حقيقة خروج المستعمر شكلًا وبقائه مضمونًا عبر النظام الوظيفي الذي كرسه لعقود، لم تعد تخفى على أي سوري ينشد الحرية منذ زمن، والغوص في ماهية هذا النظام الوظيفي، تعطينا فكرة أوسع لماهية الصراع وأطرافه، لاستعادة سورية من النظام الوظيفي المهيمن عليها منذ عقود لمصلحة المستعمر.

في مقال سابق تحدثت عن ظاهرة العنف السياسي في سورية، وكانت فكرته أن السلطة السياسية منذ عقود قائمة على العنف السياسي لا التداول السلمي للسلطة، وهذا العنف سيولد عنفًا بين السلطة نفسها لا محالة (كصراع رفعت وحافظ، وصراع مخلوف والأسد حاليًا)، وكذلك بين السلطة والشعب (كأحداث الثمانين، وثورة 2011 حاليًا)، وإذا سلمنا أن ردات فعل الشعب العنيفة تجاه السلطة لأجل استعادة سورية أمر بدهي وعين الحق، بدءًا من مظاهرات الدستور في سبعينان القرن الماضي حتى ثورة 2011، فماهي خلفية عنف السلطة مع بعضها البعض علمًا أنها تنفذ دورًا وظيفيًا؟

إن الأصل في السلطة التي تدير الحكم بالعنف السياسي، هو الاستقرار لا العنف فيما بينها؛ لاستفرادها بالحكم غصبًا وقوةً، وللحفاظ على مهمتها في قمع الشعب إرضاءً لمن تتبع له، إلا أن سُنة العنف لا بد أن تطال الجميع، ولمعرفة سياق ظاهرة العنف السياسي في سورية وارتباطها بالمستعمر، نرجع إلى التاريخ قليلًا، حيث نجد أن سورية لم تعش الحرية السياسية بشكل فعلي منذ استقلالها سنة 1946 سوى ثلاث سنوات، ثم بدأت الانقلابات سنة 1949، التي هي عين العنف السياسي، واستمرت حتى انقلاب حزب البعث سنة 1963 الذي أتى على ظهر الدبابة وانتهى بوصول حافظ الأسد إلى السلطة سنة 1970 وبقي فيها حتى وفاته سنة 2000، ثم أتى بشار الأسد الوريث حتى الآن.

وبتلك العودة التاريخية السريعة، نستقرئ خلفية العنف السياسي، فأول ملاحظة هي عدم رضا المستعمر عن الاستقلال وخروجه شكلًا وسعيه للبقاء مضمونًا عبر وكلائه، فبدأ بالانقلابات التي انتهت بالتوافق على نظام البعث، والملاحظة الأخرى لمَ البعث ومفهومه تحديدًا؟ لأن القرن العشرين هو عصر القوميات بامتياز، فكان الجو العام أن يحكم العسكر بلباس القومية لتقبل الشعب ذلك في تلك الفترة، أما لمن يتبع نظام البعث الوظيفي؟ فقل ما شئت فيه، لإسرائيل وفرنسا وبريطانيا وأمريكا.. ومؤخرًا لروسيا وإيران، بل لكل من يساعده على البقاء في السلطة واستمرار الدكتاتورية..

والسؤال الأهم لمَ السلطة المسيطرة على الحكم بالعنف السياسي تتقاتل فيما بينها وتنقسم على بعضها؟ الأنظمة الوظيفية بشكل عام تتبع ما يمليه مشغلوها عليها في كل شيء، بدءًا من شكل الحكم وانتهاءً بكل تفاصيل الحياة، وبما أن مشغلي الأنظمة الوظيفية في دول العالم الثالث غايتهم استكمال الاستعمار التقليدي، فإن مصالحهم تختلف فيما بينهم كما كانوا يتنافسون سابقًا على المستعمرات بالحرب، فينعكس ذلك الاختلاف والتنافس على النظام الوظيفي الذي صنعوه، فتبدأ التيارات التنافسية لمصلحة الدول تظهر من الداخل، تمامًا كما يحدث الآن من صراع بين (رامي مخلوف وبشار الأسد) وعلاقة ذلك بالنفوذ الروسي والإيراني والإسرائيلي.. وأما سبب الخلاف التنافسي في سورية حاليًا ضمن مالكي السلطة نفسهم، فهو أولًا لحتمية وصول العنف السياسي للسلطة نفسها، ثم لقرار المستعمر إنهاء دور النظام الوظيفي البعثي وشكله الدكتاتوري القديم الذي أسسه منذ أكثر من نصف قرن، لأنه لم يعد مناسبًا في العصر الحديث الذي هو زمن الديمقراطيات وثورات الربيع العربي التي قلبت ذلك المفهوم القديم، وأما شكل التحول الاستعماري عبر النظام الوظيفي الأسدي فهو حاليًا من الدكتاتورية القديمة إلى السيطرة الاقتصادية بلبوس ديمقراطي فيما بعد مثقل بالديون، إلا أن العنف الشعبي المتجسد بالثورة لمَّا ينتهِ، بل إن سياسية رسم التبعية الاقتصادية عبر بيع سورية لروسيا وإيران وأمريكا وباقي الدول التي تروم دخول سورية اقتصاديًا بعد العنف لمَّا تنتهِ والخلاف قائم بينهم، فالحذر الحذر من التخلص من بسطار الدكتاتورية والوقوع في مصيدة الاستعمار الاقتصادي، فذلك شكل التحول القائم في سورية حاليًا.

ندى اليوسف

لباس العيد بعد حرب التسع سنوات.. حلم السوريين

مع اقتراب موعد عيد الفطر يسعى الأهالي لإحياء هذه المناسبة التي تحل بالمسلمين بعد صوم شهر رمضان، إذ يتميز العيد بعادات وفلكلور خاص به لدى السوريين، ولعل أبرز تلك العادات إبراز السعادة في العيد.

لباس العيد هو أهم ما يتميز به العيد وخصوصًا للصغار ليشعروا في جمالية ورونق هذا اليوم، وقد لازمت هذه العادة المسلمين على طول السنين.

إلا أن تجهيزات العيد أخذت تفقد حماسها شيئًا فشيئًا، ويرجع ذلك إلى النزوح والفقر المدقع وسوء الأوضاع الاقتصادية وانهيار الليرة السورية، وأصبحت العائلة تواجه معاناة كبيرة في تأمين لباس لأطفالها في العيد، وتعُدُّ تلك العائلات أن من الأولى تأمين قوت يومهم على اللباس الجديد.

تحدثنا (أم علي) أرملة نازحة من مدينة معرة النعمان، وعندها ثلاثة أولاد عجزت عن شراء ملابس لهم: "وعدت أطفالي بملابس عيد جديدة، لأعوض يتمهم وأيامهم الصعبة، لكنني لم أستطع شراءها لهم؛ لأن أسعار الملابس مرتفعة جدًا، وأنا لا أملك دخلًا أصرف منه، وإن اشتريت من أقل نوعيات الملابس لن يتبقى لي ما أشتري لهم به خبزًا، ولاسيما أن أخوتي الذين يرسلون لي مصروفي ومصروف أطفالي توقف عملهم بسبب النزوح".

هذا ويرجع سبب ارتفاع الملابس لأسباب عديدة، أهمها إغلاق المعبر مع النظام، حيث إن أغلب التجار يستوردون بضاعتهم من مناطق النظام، فزاد القائمون على المعبر من تكلفة الجمارك.

(فاطمة) تملك أحد متاجر الألبسة قالت لحبر: "لقد كان إغلاق المعبر وقطع الطريق السبب الأول والرئيس لارتفاع الأسعار، فمع إغلاقه ازدادت تكلفة الجمرك على البضاعة، فعلى الكيس الواحد يأخذون 200 ألف، بعدما كانوا يأخذون من قبل 25 ألفًا، وكل هذا يزيد من سعر القطعة مع الاختلاف من بائع لآخر، فالبعض يرضى بالقليل والبعض الآخر يرغب بربح أكثر. وقد أثَّرت الكثافة السكانية وكثرة أصحاب المهن وزيادة الطلب على المحال التجارية بارتفاع أسعار إيجارات المحال التجارية، بالإضافة إلى تحويل أصحاب المحال إيجارات محالهم إلى الدولار الأمريكي.

تقول (فاطمة): "وأكثر ما يتحكم بسعر القطعة آجار المحل الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، ولاسيما أنها بالدولار، فمثلاً في سلقين أسعار الملابس غالية جدًا بسبب غلاء آجار محلاتها". احتال بعض الأهالي لإيجاد أشياء بديلة لتأمين اللباس تكون أقل تكلفة من اللباس الجديد المتوفر في السوق، ومناسب لدخلهم وإمكانياتهم. تحدثنا (أم خالد) أنها "لجأت إلى محل خياطة يحيك الملابس والفساتين بجودة جيدة وسعر مقبول، بعد أن ذهبت إلى السوق ووجدت أسعار الملابس مرتفعة جدًا بشكل لا يتناسب مع حالتها المادية، فأقل فستان تجاوز سعره 20 ألف، فقامت بعملية أقل كلفة ومناسبة لها عندما ذهبت لورشة خياطة يدوية وحصلت على لباسها بنصف سعر اللباس المتوفر بالسوق."

وتبقى الكثير من العائلات بلا لباس في ظل الأوضاع التي يعيشها الأهالي في المناطق المحررة، فلا يوجد فرص عمل تؤمن قوت يوم تلك العائلات التي عانت ما عانته خلال تسع سنوات من الحرب. ورَغم بساطة تلك العائلات إلا أنها تحاول جاهدة الاستعداد لاستقبال عيد الفطر بشتى الوسائل المتاحة والإمكانيات المتوفرة بين يديها، علها تنسى مأساة نزوحها وتُدخل السعادة إلى قلوب أطفالها المثقلة بالانكسارات.

أحمد جميل بنشي

(صحيفة حبر) تفتح ملف التفجيرات الأخيرة في غصن الزيتون ودرع الفرات

شهدت مناطق درع الفرات وغصن الزيتون اللتان يسيطر عليها الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية تفجيرات كثيرة خلال الفترة الماضية خلفت الكثير من الضحايا المدنيين.

فماهي أسباب التفجيرات؟ ومن يتبناها؟ ومن يتحمل فشل الحفاظ على الأمن والسلام في هذه المناطق؟ كيف يتم إدخال السيارات؟ وكيف تتم عملية التفجير؟ ما دور الأمن التركي وماهية آلية التعاون معه؟ وهل يتم تعويض الضحايا والمصابين من تلك التفجيرات؟ وهل تم القبض على بعض المجرمين؟ ماذا عن اتهام الجيش الوطني بالضلوع فيها؟

هذه الأسئلة وأكثر نجيب عنها من خلال محاورة عدد من الشخصيات البارزة.

في البداية ماذا يقول الناس عن تلك التفجيرات؟

المواطن (محمد جمعة) طالب جامعي مقيم في مدينة عفرين يقول: "إن تلك التفجيرات نشرت فينا الخوف والرعب والإحساس بعدم الأمان، حيث إن الشخص لا يأمن على نفسه عند نزوله إلى الشارع كالسابق خوفًا من الانفجارات أو شظاياها التي قد تخترق جسدك دون الإحساس بها."

(مريم الحسين) ربّة منزل تشكو من التفجيرات التي تحصل بين الحين والآخر، ولا توجد مواعيد محددة لها، حيث إن اطفالها يخرجون إلى المدرسة أو لشراء الأغراض ولا تتوق الانتظار ريثما يأتون إليها سالمين.

من يتبنى تلك التفجيرات التي تحدث؟

أثناء مقابلتنا مع القاضي المستشار (محمد نور حميدي) المحقق في إدارة القضاء العسكري، تكلم قائلاً: "إن تلك التفجيرات منسوبة لعدة جهات منها قسد (قوات سوريا الديمقراطية) ونظام الأسد، وأيضا PKK ، وليس ذلك فحسب، إنما جميع الجهات التي تكون متضررة من ثبات الأمن في الداخل ويهدفون إلى نشر الفوضى وإرهاب الأهالي."

(حسين عكاش) ممثل الفيلق الثالث في مدينة عفرين صرح بقوله: "إن هذه التفجيرات تُنسب إلى حزب PKK ، وعملاء النظام وبعض التفجيرات التي كانت من قبل (داعش)."

من يتحمل فشل أجهزة الأمن الموجودة في المنطقة التي مهمتها الحفاظ على سلامتها من التفجيرات؟ وهل هنالك خطط بديلة؟

يقول المستشار (حميدي): "إن الجهاز الأمني الموجود يعمل على أكمل وجه وبكفاءة عالية، حيث يعمل على ملء أي ثغرات موجودة، وعلى نشر المزيد من الحواجز، وامتلاكهم أجهزة متطورة في الكشف عن المتفجرات في السيارات، ولكن الطرق المختلفة في التنقل والتفجيرات تصعّب الأمر في الكشف المبكر عن التفجير قبل حدوثه، كما أن هنالك إجراءات قادمة سيتم اتخاذها كمنع التجوال أو دخول السيارات في أوقات محددة."

وقال (حسين) ممثل الفيلق الثالث: " إن تهريب المتفجرات والسيارات المفخخة إلى داخل المنطقة تكون عن طريق معارف أو عملاء لهم في داخل المدينة تسيير لهم أمورهم، وبعون الله تم الإمساك بعدد من العملاء من خلال رصدنا لهم عن طريق الكاميرات المنتشرة لدى الجهاز الأمني."

ماهي الإجراءات الوقائية التي يتم التعامل بها؟

يجيبنا المستشار (حميدي): "هنالك عدة إجراءات اتخذت، منها مدينة عفرين، حيث تم منع الدخول إلى بعض الأماكن، كما تم منع جميع السيارات غير المنمَّرة من دخول المدينة، وتم ذلك في مدينة أعزاز أيضًا حيث مُنع دخول الشاحنات والصهاريج والدراجات النارية غير المنمَّرة، وهذه الإجراءات تم تعميمها بكافة مناطق درع الفرات."

ما هو دور الأمن التركي في هذه المناطق؟

أفاد المستشار إلى أن "قوات الأمن التركي الموجودة داخل مناطق درع الفرات متعاونة بشكل جيد، حيث إن حواجزها ومقراتها منتشرة بكافة المناطق، ومن خلال أجهزة المراقبة لديها توصلنا دائمًا بأحدث التطورات على الأرض."

هل يتم تعويض الضحايا من تلك التفجيرات؟

صرح (حسين) قائلاً: "إن الشهداء العساكر التابعين للفصائل لديهم مكاتب تختص بالشهداء وذويهم وتعطى لهم منح دورية، بينما المدنيون، فإن الجهات التركية الموجودة تعطي تعويضات، ولكن ليس بشكل دائم أو للجميع، فلديهم معايير محددة يتم العمل على أساسها، وأفراد الشرطة العسكرية ليس لهم تعويض، إنما من فترة ليست ببعيدة طلبت الجهات التركية معلومات عن الشهداء للعمل على إعطائهم تعويضات مادية."

هل يتم الإمساك بفاعلي تلك الجرائم؟

المستشار (محمد نور) أفاد أن "اجهزتنا استطاعت القبض على العديد من عملاء النظام، وحزب PKK الذين كان لهم دور كبير بتلك التفجيرات التي تحدث، حيث تم من خلالهم الوصول إلى أشخاص آخرين يعملون معهم ، ومعرفة طرق تنقلهم وتفجيرهم داخل البلاد، كما تم الكشف عن أوكار لهم فيها كميات كبيرة من المتفجرات TNT، ومحاكمة جميع المتسببين والمتعاملين معهم بالإعدام."

ما الغرض من تفجيرهم داخل البلاد وبين المدنيين والعساكر؟

تكلم (حسين): "إن الهدف من ذلك حدوث النزاعات بين الفصائل، ونشر الخوف والرعب بين الأهالي، كما أن مناطقنا تعد من المناطق المهمة وأكثر أمانًا من المناطق الأخرى، لذا هم يعملون على خرابها واختلال عجلة الأمن والسلام فيها."

كيف تتم إدخال السيارات وتفجيرها؟

يتحدث لنا ممثل الفيلق عن العمليات بقوله: "تتم صناعة السيارة المفخخة محليًا عن طريق حداد يقوم بإخفاء حمولة المفجرات في مكان غير مرئي لا تتمكن العين المجردة من رؤيتها، أو تتم صناعتها في مدينة منبج وتأتي إلى مناطقنا وتمرُّ على المعابر الواقعة بيننا وبين مناطق النظام مثل معبر (أبو الزندين) حيث يكون هنالك تنسيق بين الجهة المنفذة للتفجير وبين عملاء في الداخل يستلمون السيارة المفخخة التي تكون مزودة بجهاز تفجير عن بُعد، وتوضع السيارة في أماكن التجمعات ويفجرها العميل عن بُعد بمسافة لا تتجاوز 200/300 متر.

كما في إحدى المرات تم الكشف عن سيارة نوع سوزوكي ملغمة على أحد الحواجز الموجودة لنا، كان فيها رجل وزوجته يرتعشون خوفًا عند وصولهم للحاجز، وتبين بعد فحص السيارة أنها كانت تحمل متفجرات وجهاز تفجير عن بُعد للقيام بالعملية، ولكننا قبضنا عليهم قبل الضغط على زر التفجير، وحُكم عليهم بالإعدام بسبب مشاركتهم بالعديد من التفجيرات التي راح ضحيتها العديد من الناس الأبرياء."

ما هو ردكم على من يتهم الجيش الوطني بالمرتزقة ولهم دور بالتفجيرات كالفنان (عبد الحكيم قطيفان) ؟

ردَّ (عكاش) على تلك الاتهامات بقوله: "إنني من أهالي هذا البلد وأهله، كيف لي أن أقوم بإيذائهم أو إيذاء نفسي وعائلتي؟! لقد قطعنا عهدًا على أنفسنا أن نحاسب كل من يقوم أو يشارك بهذه التفجيرات، أو يشارك بإيذاء بلده، ولن نسكت أبدًا عن أي إساءة لشعبنا وأرضنا وعرضنا".

كما ردَّ (حميدي): "لا يمكن لأي أحد، ولو كان طفلًا صغيرًا أن يصدق تلك الاتهامات الباطلة، وهذا الكلام غير معقول إطلاقًا، كما أن الجيش الوطني عزز حواجزه ووجوده بكل المراكز الحساسة، وله دور كبير أيضًا في تعقب هؤلاء القتلة، وغير مقبول أن يصدر عن شخص اسمه (عبد الحكيم قطيفان) هذا التصريح."

محمد مغربي

الخطاب الديني (لرامي مخلوف) والصراع على الطائفة

أثار الخطاب الديني الذي ظهر به رجل الأعمال (رامي مخلوف) ابن خال بشار الأسد، تعاطفًا كبيرًا لدى الطبقة المسحوقة المحاصرة بلقمة عيشها من الموالين، وفي المقابل أثار سخرية لدى المعارضة السورية.

(مخلوف) ظهر لأول مرة ببث مباشر على صفحته (فيس بوك) كان عنوانه: "كن مع الله ولا تبالي" دعا من خلاله (بشار الأسد) لإنقاذ شركة الاتصالات (سيريتل) من الأجهزة الأمنية ومن يقف خلفها، وخلال أقل من أسبوع على التسجيل الأول خرج ببث آخر عنوانه: (وكان حقًا علينا نصر المؤمنين) مدعّمًا به خطابه الأول مع بعض التهديدات الخفية.

وفي الأسبوع الثالث من رمضان، خرج في خطاب جديد بعنوان: (إِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ واللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ).

ويبدو أن الاعتماد على العناوين الدينية له غرضان، الأول: إثارة التعاطف والحشد لخطابه بين الناس، والآخر الادعاء أنه صاحب حق والتهديد بلهجة متوازنة.

بعد اندلاع الثورة السورية في بدايات عام 2011 تبنى بشار الأسد، كعادته، خطاب المقاومة والممانعة في وجه المؤامرة العالمية الكونية التي تستهدف سورية وصمودها؛ بسبب مواقف سورية (المبدئية والثابتة) من قضايا المنطقة ومن (العدو الصهيوني).

إلا أن (رامي مخلوف) لم يستطع مجاراة (بشار الأسد) في خطابه القومي، فلجأ إلى الخطاب الديني الذي من الممكن أن يكسب به قلوب بعض البسطاء من الحاضنة الشعبية، ولم يكن (مخلوف) أول من سلك هذا الأسلوب، ففرعون حينما أحس بدنو أجله اعترف بوجود الله وآمن به.

حرص (رامي مخلوف) في فيديوهاته على الظهور كرجل عادي سواء من حيث اللباس أو الخلفية الخشبية وراء ظهره، وحتى في نبرة خطابه التي بدا فيها أشبه بواعظ، وهي مختلفة تمامًا عن تلك التي خرج بها عام 2011 مساندًا فيها بشار الأسد، ومتوعدًا الشعب السوري الثائر، ومهددًا أنه "لن يكون هناك أمن في إسرائيل إن غاب الأمن عن سورية".

كما حرص على انتقاء كلماته لمناشدة بشار الأسد وقوله بأنه "صمام الأمان"، لكن مع تحذيرات خفية لدى حديثه عن "المرحلة المفصلية" التي تمر فيها البلاد، وأنه يدرك حجم المخاطرة، لكنه لن يتنازل أمام ظلم أجهزة الأمن التي رعاها ودعمها طيلة السنوات الماضية.

هذه الصراعات داخل العائلة الحاكمة ليست وليدة اللحظة، وليست الأولى من نوعها، وما هي إلا انعكاس (للحرب الباردة) الحاصلة بين (روسيا وإيران) لبسط نفوذهما داخل الأراضي السورية، تلك الحرب التي انعكست على مختلف الجوانب، سواءً الاقتصادية التي يتمثلها صراع مخلوف – الأسد، أو العسكرية التي يمثلها الصراع المليشيوي بين الفصائل المدعومة إيرانيًا، وتلك المحسوبة على روسيا، وحتى الأمنية، ومن تلك التغييرات التي جرت خلال الفترة الماضية، عزل عدد من الشخصيات الأمنية ورؤساء الأفرع المدعومين من إيران واستبدالهم بشخصيات مدعومة روسيًا.

باب الاحتمالات لا يزال مفتوحًا على كل الاحتمالات أمام التصاعد الذي يجري في أحداث الصراع، خصوصًا بعد إصدار النظام منذ أيّام قرارًا بالحجز الاحتياطي على أموال (رامي مخلوف) وعائلته، حيث من الممكن أن يمتد الصراع إلى داخل الطائفة العلوية، بالنظر إلى الشعبية التي امتلكها رامي مخلوف جراء إنفاقه على جرحى ومصابي الحرب والفقراء ضمن الطائفة العلوية طيلة سنوات الحرب، وكذلك من خلال النفوذ الذي يملكه آل مخلوف عمومًا في الأجهزة الأمنية.

وربما يتم إنهاء نفوذ رامي مخلوف دون أن تتفاقم الأزمة عبر تدبير هربه خارج البلاد، كما حصل مع رفعت الأسد من قبل، الذي كان أوسع نفوذًا وتأثيرًا في زمنه.

وفي كِلتا الحالتين لن يستفيد الشعب السوري (المسحوق) تحت حكم الأسد؛ لأن رامي مخلوف ليس سوى حجر ضمن بناء فاسد، ولن يسقط البناء باقتلاع حجر واحد.

اللجنة الدستورية السورية

د. رغداء زيدان

الفرص المتاحة أمام اللجنة الدستورية للنهوض بقضية المفقودين في سورية

كان من أسوأ مفرزات الحرب الطويلة في سورية، عدا عن مئات آلاف الضحايا وملايين المشردين، اختفاء عدد كبير جداً من السوريين وفقدهم، ولا يعرف أهلهم وأقاربهم أي معلومات عن مصيرهم.

وبحسب آخر إحصاء قدمته الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب / أغسطس الماضي، فقد وصل عدد المختفين قسريًا والمفقودين في سورية إلى ما لا يقل عن 98 ألف حالة اختفاء قسري منذ مارس/آذار 2011م حتى أغسطس/آب 2019م. منهم 83574 لدى قوات النظام السوري، بينهم 1722 طفلاً و4938 سيدة. بينما أخفى تنظيم داعش 8648 شخصًا بينهم 319 طفلاً و386 سيدة، وأخفت هيئة تحرير الشام ما لا يقل عن 1946 بينهم 7 أطفال و22 سيدة. كما يوجد 2234 شخصًا بينهم 222 طفلاً و416 سيدة ما يزالون قيد الاختفاء القسري في سجون فصائل في المعارضة المسلحة، و1877 شخصًا بينهم 52 طفلاً و78 سيدة ما يزالون مختفين في سجون قوات سورية الديمقراطية.

ملف المعتقلين والمفقودين في مفاوضات جنيف وآستانة

طُرحت قضية المخطوفين والمفقودين في سورية على طاولة المفاوضات التي بدأت في جنيف في فبراير/ شباط 2016 م برعاية دولية، وأصرت المعارضة على أن الملف الإنساني ككل غير قابل للتفاوض، وهو إجراء ضروري لبناء الثقة بين الطرفين، وطالبت بضرورة فصل المسار الإنساني عن المسار السياسي، لغاية الإسراع بتنفيذ متطلباته حتى لا يكون موضوعًا للمساومة. غير أن الملف بقي عالقًا في دهاليز المفاوضات حتى اليوم.

ومع انطلاق اجتماعات آستانة في 23 يناير/ كانون الثاني 2017م، أصبح ملف المعتقلين والمختفين قسريًا من اختصاص تلك الاجتماعات، ففي الجولة الثانية من مفاوضات آستانة، التي عقدت في 15 فبراير/شباط 2017، تم تشكيل مجموعة عمل ثلاثية (روسية وتركية وإيرانية) لمراقبة وقف الأعمال القتالية، وتشكيل آلية لتبادل المعتقلين بين قوات النظام والمعارضة المسلحة، بينما لم يتم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل منفصلة تختص فقط بملف المعتقلين إلا في الجولة الثامنة التي عقدت في 21 ديسمبر/كانون الأول 2017م، وقد عقدت تلك المجموعة أولى اجتماعاتها في مارس/آذار 2018، بمشاركة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، إضافة إلى الدول الضامنة روسيا وتركيا وإيران. وبعد ثلاث جولات إضافية من آستانة أُعلن عن أولى خطوات مجموعة العمل تلك، لتكون عمليات التبادل أو بالأحرى صفقات التبادل هي أساس آليات الإفراج عن المعتقلين، وهو ما اختصر قضية المعتقلين والمختفين قسريًا في سورية من قضية إنسانية لها تداعياتها المجتمعية والقانونية والنفسية، إلى شيء شبيه بمسألة تبادل أسرى حرب.

لم تغفل منظمات المجتمع المدني الحقوقية عن خطورة صفقات التبادل على ملف المعتقلين والمفقودين، ومنذ 20 يناير/ كانون الثاني 2018 اجتمعت 11 منظمة حقوقية بعد شهر من الإعلان عن مجموعة العمل بخصوص المعتقلين، وسلموا رسالة لرئيس وفد المعارضة إلى آستانة، الدكتور (أحمد طعمة) تضمنت محددات وطروحات مقترحة حول آلية العمل في الملف، من أبرزها:

• الدعوة إلى فصل ملف المعتقلين والمفقودين عن المسار السياسي.
• الحفاظ على طابعه الحقوقي الإنساني، كما تنص القرارات الدولية.
• تجنب الانجرار إلى فخ قوائم أسماء المعتقلين، الذي ثبتت آثاره السلبية وعدم جدواه بالتجربة العملية.
• إسناد الملف إلى أصحاب الخبرة الفنية الحقوقية والقانونية.
• إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني المختصة.

اللجنة الدستورية وقضية المعتقلين والمفقودين:

في الجلسة الافتتاحية للجنة الدستورية، قدم عدد من أعضاء اللجنة الموسعة من قائمة المجتمع المدني مطالبات بالإفراج عن المعتقلين والمعتقلات وبيان مصير المفقودين والمفقودات والمختفين والمختفيات، وذلك عبر الكلمات التي قدموها خلال تلك الجلسة. وخلال الجلسة الأولى من جلسات اللجنة المصغرة لصياغة الدستور تم طرح موضوع العدالة الانتقالية في مناقشات الجولة، وقد قدم ستة من أعضاء اللجنة الدستورية المصغرة عن وفد المجتمع المدني ورقة تتضمن أفكارًا دستورية وردت في كلمات أعضاء اللجنة الموسعة في الجلسة الافتتاحية، وتم تسجيلها في محضر الجلسة الأولى يوم 6/ 11/ 2019م، ومن ضمنها 42 فكرة تتحدث عن العدالة الانتقالية وتطالب بالإفراج عن المعتقلين والمعتقلات وكشف مصير المفقودين والمفقودات والمختفين والمختفيات قسريًا في سورية. كما تم تقديم "لا ورقة" في نهاية الجلسة الأولى 8/ 11/ 2019 من قبل ستة من أعضاء اللجنة الدستورية المصغرة عن وفد المجتمع المدني، وسجلت في محضر الجلسة، تضمنت المطالبة بما يلي:

1) العمل على الإفراج الفوري عن جميع معتقلي ومعتقلات الرأي من قبل جميع الأطراف في سورية.
2) الكشف عن مصير جميع المختفين والمختفيات قسريًا والمخطوفين والمخطوفات من قبل جميع الأطراف.
3) توقف عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة في سورية.
4) تشكيل لجنة وطنية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وإيقاف العمل بالأحكام الصادرة عن المحاكم الاستثنائية، كالمحاكم الميدانية ومحكمة الإرهاب.

وكانت هذه "اللاورقة" أول ورقة رسمية يستملها وفد النظام لها علاقة بالمطالبة الصريحة بالإفراج عن المعتقلين والمعتقلات، وكشف مصير المفقودين والمفقودات، وإيقاف عمليات الاعتقال والإخفاء القسري الممارسة في سورية، وقد وجدت ممانعة في قبولها من قبل الوفد الممثل لحكومة النظام في اللجنة متذرعًا بأن ما ورد فيها لا يخص العملية الدستورية، غير أنه اضطر لاستلامها مشفوعة بملحق فيه 22 مقتبسًا من مداخلات أعضاء اللجنة الموسعة، بناءً على جدول الأعمال الذي كان يناقش ما ورد من أفكار دستورية في كلمات أعضاء اللجنة الموسعة.

وفي الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية لم تُعقد الاجتماعات، بسبب عدم اتفاق الرئيسين المشتركين للجنة على جدول الأعمال، وتعطل عمل اللجنة منذ أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

وفي إطار جهود أعضاء اللجنة الدستورية من وفد المجتمع المدني، وبعد ظهور وباء كورونا تم تجهيز بيان من قبل بعض أعضاء اللجنة الدستورية المصغرة عن قائمة المجتمع المدني حول طرق مواجهة جائحة كورونا في سورية، وممَّا ورد فيه: "القيام بمزيد من الضغط على نظام الأسد لإطلاق سراح أكثر من 130.000 معتقل تعسفيًا في سجون الأسد، وكذلك الضغط على الجهات العسكرية الأخرى لإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين تعسفيًا لديها، والسماح للصليب الأحمر بزيارة كل مراكز الاعتقال والتأكد من توفر الظروف التي لا تسمح للجائحة بالانتشار". وقد وقع البيان 93 منظمة مجتمع مدني، وتم نشر هذا البيان وإرساله إلى جهات دولية وأممية عديدة.

ما الفرص المتاحة أمام اللجنة الدستورية في قضية المعتقلين والمفقودين؟

بصفتي الشخصية (عضوة في اللجنة المصغرة لصياغة الدستور عن وفد المجتمع المدني) أجد أن أمام اللجنة الدستورية فرصة جيدة للتقدم في ملف المعتقلين والمعتقلات والمختفين والمختفيات والمفقودين والمفقودات في سورية من خلال خطين متزامنين:

1. **أحدهما يتعلق بمشاركة أعضاء من اللجنة الدستورية خاصة في مجموعة المجتمع المدني في عملية التحشيد والمناصرة لقضية والمعتقلات**

المعتقلين والمفقودين والمفقودات والمختفين والمختفيات قسريًا للضغط على الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة في الملف السوري من أجل العمل على:

• إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والمخطوفين والمخطوفات والكشف عن مصير المفقودين والمفقودات عند جميع الأطراف في سورية وبصورة خاصة عند حكومة النظام في دمشق كونه المسؤول الأكبر عن حالات الاعتقال والاختفاء القسري، كإجراء لبناء الثقة بين الأطراف السورية.

• فصل ملف المعتقلين والمعتقلات والمختفين والمختفيات عن الملف السياسي، وعدم ربطه به ولا المساومة عليه.

• توحيد جهود المجتمع المدني وتشكيل لجان قانونية لمتابعة موضوع المعتقلين والمعتقلات والمختفين والمختفيات قسريًا، ومحاسبة الجناة ومرتكبي الانتهاكات ضمن الأطر القانونية المتاحة.

2. أما الخط الثاني فيتعلق بالعمل على الدستور الجديد لسورية، والذي يجب أن يتضمن آليات دستورية وقانونية تمكن السوريين من تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة وجبر ضرر المتضررين من عمليات الاعتقال والاختفاء القسري وما رافقهما من تعذيب وقتل وانتهاكات مختلفة، وذلك عبر:

• تثبيت الأسباب الدافعة لإنتاج دستور جديد لسورية في ديباجة الدستور تنص على رغبة السوريين بالتخلص من الاستبداد وبناء دولة تحترم القانون وحقوق الإنسان.

• تعزيز مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بينهم، عبر نصوص دستورية واضحة للاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطنين، ونصوص تمنع المساس بتلك الحقوق، وتؤسس لآليات جبر الضرر جراء الانتهاكات التي تعرضت لها هذه الحقوق.

• على الدستور أن ينص على أن مواثيق حقوق الإنسان والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الملزمة أو المصادق عليها لا يجوز للمشرع مخالفتها. كما يجب أن يضمن الدستور الجديد الحقوق والحريات، وعدم الاكتفاء بالنص عليها وإحالتها لقانون، كما جرت العادة في الدساتير السابقة، حتى لا يمكن الانقلاب عليها مجددًا من خلال هذا القانون كما حصل في سورية.

• إيجاد آليات تضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع ضمان وجود رقابة برلمانية على عمل السلطة التنفيذية، والنص على استقلال القضاء والقضاة عبر أحكام تفصيلية واضحة دون أن يحيل الدستور أمر تنظيمها وسلطاتها واختصاصها لسلطة أخرى.

• يجب أن ينص الدستور الجديد على استقلال المحكمة الدستورية العليا وقدرتها على النظر في دستورية القوانين قبل إصدارها، وكذلك تمكين المنظمات الحقوقية من الطعن أمامها بعدم دستورية القوانين التي تتعارض أو تحد من حقوق الإنسان.

• إيجاد مؤسسات دستورية تعالج حقبة الاستبداد والنزاع في سورية، وتضمن عدم تكرارها. وتحدد الملامح الأساسية لها، من مثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وغيرها، والنص دستوريًا على أن تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها.

• وضع أحكام ختامية وانتقالية للدستور تتحدث عن آليات تعديل الدستور والقوانين التي تتعارض معه. وأن يقرر في أحكامه الانتقالية ما يفيد بإنهاء العمل بالتشريعات التي تخالف أحكامه، وبشكل خاص المتعلقة بالحقوق والحريات.

• من أجل سلامة مسار العدالة الانتقالية، لا بد من إطلاق دور المجتمع المدني، وعلى الدستور الجديد ضمان ذلك بنصوص واضحة لا يمكن للسلطة التنفيذية عرقلتها.

• على الدستور الجديد أن يضمن من خلال نصوص واضحة تقييد المؤسسات الأمنية ومؤسسات الجيش والشرطة ضمن الدور الوطني المناط بها، وعدم السماح لها بالتعدي على الحقوق والحريات.

الثورة كتجربة لِما بعدها

عندما بدأت الانتفاضة في سورية لم نكن جاهزين لها، لم نخطط، ولم نرتب لأي شيء، حدثت فجأة وبشكل لم نكن لنصدقه في البداية، انطلقنا في ميادينها بحماسنا الطفولي، وتلقينا كل تحدياتها وأسئلتها البسيطة والمعقدة بعقليتنا المندفعة فقط للانعتاق والحرية، تلك العقلية لم تكن مُعدّة لهذا النوع من الصدمات والتحديات، ولم تكن قد عاينت شيئًا مشابهًا منذ أمد طويل.

واجهنا كل شيء بطفولية عابثة، بكامل عيوبنا ونواقصنا وشخصيتنا التي تشبه ذلك النظام الذي تربينا في مداجنه أكثر من أربعين عامًا، لم نمتلك الوعي الكافي للتحكم بالأحداث من حولنا، كانت الأحداث هي من تتحكم بنا وتعيد صياغتنا بدل أن نفعل العكس، كان كل شيء بسيطًا بالنسبة إلينا، ولم نكن نمتلك من الفضيلة ما يحمينا من الانجرار وراء أساليب بشعة قام بها البعض في حربه من أجل الثورة! الثورة التي حملت المبادئ وأهدرتها في الوقت نفسه في طريق الوصول إليها.

بعد عشر سنوات تقريبًا، وبعيدًا عن أي مناسبات أو ذكريات تمنح هذه الكلمات وقعًا مختلفًا، لا بدّ أن نعترف أن الثورة في بداياتها كانت أكبر من تصوراتنا وقدرتنا على المضي في طريقها، لقد تاهت بساطتنا في تعقيدات الآخرين الذين أمسكوا الثورة وفق أيديولوجياتهم، كانوا مقنعين لأنهم يعرفون ماذا يريدون، وكنا ضعفاء لأننا ظننا أنهم يريدون تحقيق أهدافنا التي لم تكن قد تشكلت بعد بصورتها النهائية، فأعادوا تشكيلها لنا مرارًا.

من حسن حظنا أن الثورة لم تنتصر، منحتنا كل هذه الفرصة الطويلة لنشكل وعينا، لنصبح أكثر استعدادًا لمفاجآت شبيهة بها، كانت تجربة قاسية ومريرة جدًا، مليئة بالآلام والفقد والدماء، ولكن من الجيد أننا عشنا هذه التجربة لفترة طويلة سمحت لنا بأن نكبر معها، دون أن تتجاوزنا نجاحًا أو فشلاً، دون أن نسقط في داخلها، أو أن نمرَّ منها على سجيتنا الأولى فيُعاد تشكيلنا مرة أخرى كما حدث في تلك التجارب التي مرت سريعًا حولنا.

ربما أحد الانتصارات التي حققناها في هذه التجربة أننا لم نخرج منها بعد، ما زلنا نعارك أنفسنا وأعداءنا فيها، ما زلنا نمتلك الوقت لكي نستطيع الإمساك بها، صحيح أنها تطحن عظامنا، ولكننا لسنا من ضحاياها، ولم تستطع حتى الآن تجاوزنا ورمينا خارجها.

إذا أردنا أن نكون أفضل علينا أن نستطيع تصور ما هو قادم من أجل الاستعداد له، علينا ألّا نحذف أي مستحيلات من خياراتنا لكي لا نسقط من جديد عندما يصبح أحد هذه المستحيلات واقعًا كما الثورة، القدرة على التصور والاستعداد نصف المعركة، والنصف الآخر يقوده الوعي والمواجهة.